

Distr.: General
20 September 2000
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
البند ١١٤ (ج) من جدول الأعمال
مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير
المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مذكرة من الأمين العام*

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير السيد روبرتو غاريتون (شيلي)، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٧٩/٥٤ وقرار لجنة حقوق الإنسان ١٥/٢٠٠٠، المعتمد بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤٨/٢٠٠٠.

* هذا التقرير مقدم في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وفقاً للفقرة ١ من الجزء جيم من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤، حتى يشمل على أحدث ما يمكن من المعلومات.

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	١٤-١ مقدمة - أولا
٤	١ الولاية - ألف
٤	٨-٢ الأنشطة والعقوبات الإدارية - باء
٤	١٠-٩ أنشطة وتحقيقات لم يضطلع بها - جيم
٥	١١ الالتزامات الدولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية - دال
٥	١٤-١٢ الانتقام ممن يتعاونون مع الأمم المتحدة - هاء
٥	٣٧-١٥ المنازعات المسلحة المختلفة - ثانيا
٥	٢١-١٦ النزاع بين الحكومة والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - ألف
٦	٢٢ النزاع بين الحكومة وحركة تحرير الكونغو - باء
٦	٢٥-٢٣ الاشتباكات التي وقعت بين أوغندا ورواندا في كيسانغاني - جيم
٧	٢٦ الصراع القبلي بين بالندو وباهيما - دال
٧	٣١-٢٧ اتفاقات وقف إطلاق النار ومدى احترامها - هاء
٧	٣٦-٣٢ عواقب الحرب - واو
٨	٣٧ حالة الأشخاص المعتبرين في خطر - زاي
٨	٤٢-٣٨ التطور السياسي وإقامة الديمقراطية في الإقليم الواقع تحت سيطرة الحكومة - ثالثا
	 التطور السياسي وإقامة الديمقراطية في الإقليم الواقع تحت سيطرة حركات
٩	٥٢-٤٣ المتمردين - رابعا
١١	٧٥-٥٣ انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة - خامسا
	 انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الأراضي التي يحتلها التجمع الكونغولي من
١٣	٩٣-٧٦ أجل الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو - سادسا

١٦	١٠٦-٩٤ انتهاكات القانون الإنساني الدولي	سابعاً -
١٦	٩٧-٩٤ الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة وحلفاؤها والجماعات الموالية لها ..	ألف -
	 الانتهاكات التي ارتكبتها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير، وحركة تحرير الكونغو، والجيش الأجنبية المتحالفة معها	باء -
١٧	١٠٦-٩٨	
١٧	١٣١-١٠٧ الاستنتاجات والتوصيات	ثامناً -
١٧	١٢٥-١٠٧ الاستنتاجات	ألف -
٢٠	١٣١-١٢٦ التوصيات	باء -

أولا - مقدمة

ألف - الولاية

ورئيس حركة تحرير الكونغو والسفراء الموجودين في كينشاسا والمديرون في وكالة الأمم المتحدة من أن المقرر الخاص قام بزيارة واحدة قصيرة للبلد، الأمر الذي سيؤثر في مصدوقيته.

٦ - قام المقرر الخاص خلال زيارته لجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٣-١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٠) بزيارة كينشاسا؛ وغوما وبوكافو وكيسانغاني التي يسيطر عليها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية؛ وغبادوليتيه، التي استولت عليها حركة تحرير الكونغو. وسمحت له السلطات الحكومية والثوار بتأدية مهامه وبإجراء مقابلات بحرية لكنه واجه في كينشاسا وبوكافو عقبات في المعتقلات العسكرية والسياسية. واجتمع أيضا بالأحزاب السياسية والمؤسسات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أو درس تقاريرها (انظر E/CN.4/2000/42، المرفقات الثاني إلى الخامس).

٧ - وجه المقرر الخاص ٢٢ رسالة ودعوى عاجلة إلى الحكومة، بما في ذلك ٨٦ ادعاء بوقوع انتهاك لحقوق الإنسان. وتلقى إفادات باستلام ثلاث رسائل كما تلقى ردا واحدا.

٨ - أرسلت سلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية تقريرين مستفيضين إلى المقرر الخاص الذي شكرها عليهما.

جيم - أنشطة وتحقيقات لم يضطلع بها

بعثة مشتركة بشأن ادعاءات بوقوع مذابح في عام ١٩٩٦

٩ - حددت لجنة حقوق الإنسان بمقتضى قرارها ١٥/٢٠٠٠، الفقرة ٥ (ب)، ولاية البعثة المشتركة المنشأة بموجب قرار اللجنة ٥٨/١٩٩٧ للتحقيق في انتهاكات

١ - عملا بقرار الجمعية العامة ٣٦١/٥٤ وقرار لجنة حقوق الإنسان ١٥/٢٠٠٠ يقدم المقرر الخاص تقريره الأولي الرابع عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا)، بما في ذلك الأحداث التي وقعت حتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

باء - الأنشطة والعقوبات الإدارية

٢ - حضر المقرر الخاص الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نظرا لأن الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان تشمل بالضرورة حل المنازعات الناشئة أساسا عن تجاهل تلك الحقوق. وتجدد الإشارة إلى تقرير كارلسون عن مسؤولية الأمم المتحدة فيما يتعلق برواندا التي شهدت عمليات إبادة جماعية، ذلك التقرير الذي أكد فيه أن تلك العمليات نجمت إلى حد بعيد عن تجاهل تقرير مقرر لجنة حقوق الإنسان.

٣ - أدى حضور المقرر الخاص الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن إلى تقليص بعثته الوحيدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ١٠ أيام فقط، وخفض مشاوراته إلى جولة واحدة فقط في جنيف، حيث يوجد عدد قليل من اللاجئين الكونغوليين.

٤ - يعتمد المقرر الخاص فقط على التعاون الكفيء للغاية لمساعدة تعمل في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تعنى فضلا عن ذلك بأربع دول أخرى.

٥ - يشكو ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة وممثل الأمين العام وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية

١٤ - في الإقليم الذي يسيطر عليه التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير اعتقل سيلفين مودمبي ماسودي في بنى لحضوره دورة لجنة حقوق الإنسان ونقل إلى أوغندا.

ثانيا - المنازعات المسلحة المختلفة

١٥ - تمزق جمهورية الكونغو الديمقراطية عدة منازعات مسلحة بعضها دولي وبعضها داخلي والآخر داخلي جرى تدويله (انظر الوثيقة E/CN.4/2000/42، الفقرة ٢٠)، ويشترك فيها ثمانية جيوش وطنية على الأقل^(١) و ٢١ جماعة مسلحة غير نظامية. وتعمل جميع هذه القوات كلية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي فتكت القوات المختلة وقوات الثوار بمعظم سكانه ونهبت ثرواته^(٢).

ألف - النزاع بين الحكومة والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية

١٦ - بدأ النزاع بين الحكومة والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٠ بعد غزو رواندا لجمهورية الكونغو الديمقراطية وهذا هو أخطر نزاع لا بسبب أصدائه السياسية والاقتصادية فحسب بل أيضا لأنه يحد من التمتع بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لسكان المنطقة برمتها.

١٧ - من جهة، توجد جيوش رواندا وبوروندي وأوغندا وزمرة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما وجماعتها شبه العسكرية "وحدة الدفاع المحلي" وزعم اشتراك الفارين من الانتراهاموي وسجناء هوتو الروانديين، الذين أطلق سراحهم وأرسلوا إلى الجبهة. واستنفذت القوات الأجنبية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الثروات المعدنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كاتانغا والمقاطعة الشرقية وكاساي الشرقية.

حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي وقعت في شرق زائير سابقا في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٠ - طلبت الحكومة أيضا من الأمين العام إجراء تحقيق في الواقعة التي حدثت في منطقة إيتوري (الرسالة المؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠) وتحقيق في ادعاءات بمصرع ١٥ امرأة دفنٌ وهن على قيد الحياة أو حرقن في مونغا، التي يسيطر عليها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. وطلبت الحكومة شأنها شأن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية إجراء تحقيقات خاصة في مذبحه كاتوغوتا. ولم تنجز هذه التحقيقات بعد بسبب انعدام الأمن السائد والافتقار إلى الموارد المالية.

دال - الالتزامات الدولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية

١١ - على عكس المعروف لم تنضم جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف. والحكومة متأخرة في تقديم عشرة تقارير إلى الهيئات التعاهدية؛ ولم تنجز أي تقرير أو ترد على رسائل الهيئات التعاهدية المعنية.

هاء - الانتقام ممن يتعاونون مع الأمم المتحدة

١٢ - يشجب المقرر الخاص العمليات الانتقامية التي تستهدف الأشخاص الذين تعاونوا معه خلال زيارته أو قدموا إليه التقارير وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٠/٢٠.

١٣ - في الإقليم الذي يسيطر عليه التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية اعتقل إيمانويل كتاليكو، أسقف بوكافو، بعد أن قابله المقرر الخاص، ونفي الأسقف بعد ذلك إلى بوتيمبو في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وألقى القبض على كوليت كيتوغا في غوما بعد عودتهما من الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان.

قواتهما من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد الانسحاب ينبغي أن يتخذ سائر الأطراف إجراءات متبادلة لكنها لم تتخذ أي إجراء من هذا القبيل.

باء - النزاع بين الحكومة وحركة تحرير الكونغو

٢٢ - تقاتل القوات المسلحة الكونغولية بدعم من زمبابوي وناميبيا حركة تحرير الكونغو، التي تدعمها أوغندا، في مقاطعة اكاوتور. وفي تلك المقاطعة أبدى الطرفان أقل احترام لوقف إطلاق النار، بل أكد زعيم الثوار منذ فترة طويلة أنه لا يشعر على الإطلاق بأنه ملزم باحترامه. ويحتج الرئيس كاييلا بأن حركة تحرير الكونغو قد جعلت اتفاق وقف إطلاق النار لاغيا وباطلا.

جيم - الاشتباكات التي وقعت بين أوغندا ورواندا في كيسانغاني

٢٣ - وقعت مرة أخرى اشتباكات بين جيشي رواندا وأوغندا "اللذين لم يدعوهما أحد"، بدعم من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما، في كيسانغاني، وهي ثالث مدينة في البلد من ناحية كبر الحجم، وكانت تسيطر عليها من قبل زمردتا التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، ويسيطر عليها حاليا التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما. ووقعت أسوأ الاشتباكات يومي ٥ و ٩ أيار/مايو وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ - والأسباب هي اقتصادية (فكلا الجيشين يريد الثروة الضخمة للمقاطعة الشرقية) وكذلك سياسية (السيطرة على الإقليم).

٢٤ - قتل في الاشتباكات، لا سيما في الاشتباك الأخير، لا عدد من المقاتلين فحسب، بل أيضا ما يقرب من ١٠٠٠ من المدنيين الكونغوليين، وجرح آلاف، ودمر معظم المدينة، حسبما أكد المقرر الخاص الموجود في الميدان.

٢٥ - لم يعبأ أحد بالنداءات التي وجهها مجلس الأمن من أجل وقف إطلاق النار، وتجهلت التحركات الرامية إلى

١٨ - أما الحكومة فتعتمد في دفاعها على الميليشيات المناهضة للثوار. فلها روابط علنية وأكددة بماي ماي^(٣) وهي جماعة تزداد شعبيتها بين السكان المحليين الذين سأموا من الخضوع لسيطرة القوات التي يعتبرونها أجنبية. ولها أيضا صلات غير رسمية بجماعات أخرى "مناهضة للثوار": الفارين من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وائترهاموي باهوتو الروانديين وأفراد القوات المسلحة الرواندية سابقا وياهوتو البورونديين، ضمن جماعات أخرى.

١٩ - يُشن العنف بمجمات الجماعات المناهضة للثوار على القوات العسكرية التي يعتبرونها "معتدية". ويرد الجيش الرواندي والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية والجيش البوروندي بمهاجمة المدنيين الذين لا يملكون أي وسيلة للدفاع عن أنفسهم، وترتكب مذابح لا توصف مثل المذابح التي حدثت في كاتوغوتا في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ وكامانيولا ولورباريكا ولوبريزي أو المذبحة التي حدثت على الطريق العلوي الموصل بين لوسندا ولوبوما في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٠ (انظر الوثيقة E/CN.4/2000/42) وكذلك الحوادث التي وقعت - وأنكرتها زمرة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما، كما أنكرت غيرها - في موينغا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وعُذبت فيها ١٥ امرأة ودفنَّ وهن على قيد الحياة (انظر الوثيقة S/2000/330، الفقرة ٦١).

٢٠ - ثمة عامل آخر يسهم في العنف هو العداء القائم بين التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وبانيامولنجي، الذين سأموا من أن يكونوا هدفا لاستيلاء الكونغوليين من التجاوزات التي ارتكبتها الجيش الوطني الرواندي.

٢١ - طالب مجلس الأمن، بموجب قراره ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، بأن تسحب أوغندا ورواندا، اللتين انتهكتتا سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية، جميع

الجماعات المسلحة ونزع سلاحها. وتصدر البعثة، وهي على حق في ذلك، على أن نزع سلاح الجماعات المسلحة، إن لم تتجرد من السلاح من تلقاء نفسها، ليس من ولايتها بل من اختصاص الدول الموقعة.

٢٩ - الغريب هو أن الحكومة استقبلت البعثة استقبالا عدوانيا وحملت الأمم المتحدة المسؤولية عن وفاة لومومبا في عام ١٩٦١^(٤). وظلت البعثة تهاجم بالأقوال والأفعال (إذ نظمت مظاهرات مؤيدة للحكومة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠) لافتقارها إلى الموضوعية لأن تقاريرها تهتم بالمهجمات التي تشنها ماي ماي والانتراهاموي على قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحلفائه أكثر مما تهتم بالمهجمات المضادة التي تشنها هذه القوات على المدنيين.

٣٠ - رغم جميع التصريحات التي تفيد عكس ذلك ورغم المحادثات التي جرت بين الرئيسين كاييلا وكافامي (بالدوريت في كينيا) ومساعي كينيا وزامبيا وجنوب أفريقيا والجزائر ونيجيريا وبوتسوانا وموزامبيق ومالي ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وغيرها من الجهات، فإن جميع الأطراف مصرة على ما يبدو على إحراز انتصارات عسكرية.

٣١ - فشل الاجتماع الذي عقده الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ لأن كينشاسا لم توافق على أي حل معتبرة أنه ينبغي تعديل اتفاق لوساكا بحكم تغير ظروف الصراع. وقدم مقترح تعديل للأطراف الأخرى في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

واو - عواقب الحرب

٣٢ - لقد دمرت الحرب البلد. وعانى من ويلاتها أكثر من نصف السكان. ووجه المال العام كله إلى الأغراض العسكرية. وانتشرت الأوبئة بشكل فظيع. ولا تتوفر الثلجات المخصصة لحفظ الأدوية إلا في ٩ في المائة من

نزع السلاح في المنطقة في نفس اليوم التالي للقيام بها. ويبدو أن آخر وقف لإطلاق النار هو الوحيد القائم.

دال - الصراع القبلي بين بالندو وباهيما

٢٦ - أدى الاحتلال الأوغندي لمنطقة ايتوري إلى صراع بين باهيما (الأوغندية الأصل) وبالندو الموجودة في المنطقة منذ فترة أطول. وبدعم من الجنود الأوغنديين ومن السلطات التي عينوها هم والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير استولت باهيما على أرض لبالندو، التي لا تحظى بدعم. وهاتان الطائفتان الاثنيان عاشتا لثلاثة قرون تقريبا دون صعوبات كبيرة، باستثناء بعض الحوادث في ١٩١١ و ١٩٢٣ و ١٩٥٥. وقد أسفرت الاشتباكات الراهنة، التي اندلعت مرة أخرى في آب/أغسطس ٢٠٠٠، عن مقتل نحو ٨٠٠٠ شخص وتشريد نحو ٥٠٠٠٠ فرد.

هاء - اتفاقات وقف إطلاق النار ومدى احترامها

٢٧ - بعد ضغط هائل من المجتمع الدولي (انظر الوثيقة E/CN.4/2000/42، الفقرة ١٨ والمرفق العاشر) أبرم الطرفان اتفاق لوقف إطلاق النار في لوساكا في عام ١٩٩٩. ولم يتقيدا بالاتفاق، ونتيجة لذلك تعيّن تعديل الجدول الزمني (لوساكا، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠، كمبالا ١ آذار/مارس و ٨ نيسان/أبريل بينما اتفق على وقف أعمال القتال في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠). ولم يحترم سوى الأخير إلا في القتال بين حركة تحرير الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من كل شيء احترمت عموما المواقع التي اتخذتها الأطراف المتحاربة في آب/أغسطس ١٩٩٩.

٢٨ - نص اتفاق لوساكا على وزع قوة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المؤلفة من نحو ٥٣٧ ٥ مراقبا وفردا من أفراد الأمن في منطقة النزاع وعلى حل

زاي - حالة الأشخاص المعترين في خطر

٣٧ - يعرف هؤلاء الأشخاص بالباتوتسي أو الأشخاص الذين يشبهون التوتسي في ملامحهم ويعيشون في الإقليم الذي تسيطر عليه الحكومة ويخافون من انتقام السكان بعد "العدوان الرواندي". وكانت الحكومة في بداية الحرب قد دعت إلى القضاء عليهم (انظر الوثيقة E/CN.4/1999/31، الفقرة ٤٥) لكنها آثرت فيما بعد أن تحميهم، وأنشأت مراكز لحمايتهم (وليس مراكز اعتقال على حد زعم الحكومة الرواندية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية) وذلك بمساعدة من لجنة الصليب الأحمر الدولية وحكومات أجنبية. ومكنت هذه السياسة العديد من الناس من العودة إلى أوطانهم أو اللجوء إلى رواندا أو أوغندا أو بوروندي، ولجأ آخرون إلى الكاميرون أو بنين أو الولايات المتحدة أو كندا. وبلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات الحماية حتى الآن ٢٧٩٦ شخصا. وعندما زار المقرر الخاص مخيمات كينشاسا، انخفض العدد إلى ٢٩٩ شخصا.

ثالثا - التطور السياسي وإقامة الديمقراطية في الإقليم الواقع تحت سيطرة الحكومة

٣٨ - ظل هيكل السلطة كما هو موصوف في جميع التقارير المقدمة منذ عام ١٩٩٧ دون أي تغيير. فما زال العديد من السلطات (التنفيذية والتشريعية وجزء كبير من السلطة القضائية) في يد الرئيس كاييلا (انظر E/CN.4/1998/65، الفقرات ٣٢ إلى ٣٧؛ و E/CN.4/1999/31، الفقرة ١٧؛ و E/CN.4/2000/42، الفقرات ٣٢ و ٣٣ و ١٢٥ (ج)).

٣٩ - ولم تخط الحكومة أي خطوة نحو إرساء دعائم الديمقراطية، وتفيد جميع البيانات أنها لا ترغب في ذلك. والتطور الوحيد الذي يمكن تسجيله هو انتهاء "المنافسة الوطنية" التي أقرها الرئيس في عام ١٩٩٩، ورفضها المجتمع

جميع المراكز الصحية. وتفيد منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) أن ١٧ في المائة من السكان (أي ٤١ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة) يعانون من انعدام الأمن الغذائي، إذ أن الحرب لا تسمح بزراعة الأراضي. وارتفع عدد أطفال الشوارع بشكل مريع.

٣٣ - يبدو الشعب الكونغولي عاجزا إذ أن من يسميهم "الأعداء" قد استولوا على جميع ثرواته، وألحقوا أضرارا جسيمة بالبيئة.

٣٤ - هناك أكثر من ١ ٣٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلي وكثير منهم لا يتلقى أي مساعدة. وتأتي غالبيتهم العظمى من المناطق المحتلة في الشرق. وقد تفاقم وضعهم بسبب الهجمات التي شنها كل من ماي ماي والقوات الرواندية على مخيمات المشردين في ساكي وأوفيرا في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وقد أجبرت هذه الهجمات العديد من المنظمات غير الحكومية على وقف أنشطتها الغوثية.

٣٥ - باحتساب الأشخاص الذين طلبوا اللجوء عندما كان موبوتو في السلطة يمكن القول إن اللاجئيين الكونغوليين منتشرون في جميع أنحاء العالم. وقد أفيد مؤخرا أن عدد اللاجئيين يبلغ نحو ٧٢ ٠٠٠ لاجئ بالكونغو برازافيل، ويرجع ذلك إلى الصراع الدائر بين قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وقوات تحرير الكونغو.

٣٦ - يعود التوتسي الكونغوليون الذين طلبوا اللجوء في رواندا لقيموا في غوما بعد أن قدم لهم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الدعم اللازم من خلال إحدى المنظمات غير الحكومية، وهو ما لا تجبذه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تخشى أن يؤدي ذلك إلى ازدياد أعمال العنف.

عدم اهتمام السكان بها) كما بقيت ميليشيا قوة الدفاع الذاتي الشعبي، ورفضت الاتفاقات المتعلقة بإقامة الديمقراطية عن طريق "المشاوراة الوطنية"، التي دعت إليها الطوائف الدينية، والتي تطالب باحترام اتفاقات لوساكا وإجراء حوار بين الفئات الكونغولية، ودعي إلى إجراء حوارات محدودة مع الأنصار فقط (كانون الثاني/يناير، وشباط/فبراير و أيار/مايو ٢٠٠٠) ... الخ.

٤٢ - خلافا لاتفاقات لوساكا، أنشئت جمعية تأسيسية وتشريعية تحت الإدارة المطلقة للرئيس، ودون تشاور أو توافق، تقرر أن يكون مقرها في لوبومباشي. ورغم أنها وجهت الدعوة إلى بعض المعارضين لحضور جلساتها بصفتهم الشخصية، فإن أبرز زعماء البلد لم يقبلوها. وعلى أي حال، فإن ولايتها استشارية بحتة إذ أنها لا تقلل بأي حال من الأحوال من سلطات الرئيس المطلقة.

رابعا - التطور السياسي وإقامة الديمقراطية في الإقليم الواقع تحت سيطرة حركات المتمردين

٤٣ - إن شعور الشعب الكونغولي بالرعب والمهانة ليس مستمرا فحسب بل يزداد يوما عن يوم في الإقليم الواقع تحت سيطرة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (انظر الوثيقة E/CN.4/2000/42، الفقرات ٤٣ إلى ٤٧ و ١٢٥ و ١٣٣). وهذا هو ما يفسر ازدياد شعبية حركة ماي ماي.

٤٤ - الحزب الوحيد الذي يمارس سلطة مطلقة هو التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية إلى حد أن رؤساء خلايا هذا الحزب هم حكام الأقاليم ورؤساء المصالح العامة. وينكر المسؤولون في هذا الحزب أن حزيم هو "حزب الدولة"، ويقولون إنه ليس حزبا بل حركة نقابات عمالية، وأن المستقبل سيشهد ظهور التعددية الحزبية. ويرى المقرر الخاص

المدني رفضا باتا. ورغم أن المؤسسات الروحية والدينية^(٥) والسياسية والمدنية الرئيسية تلج بطلب إحلال الديمقراطية بالمعنى الذي دعت إليه لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٤٧/٢٠٠٠، وتطلب تبني الحوار المنشود في لوساكا، فإن الرئيس كابيلا لم يبد أي اهتمام.

٤٠ - ظل الرئيس يرفض إجراء أي حوار وطني. وقبلت الحكومة الميسر الذي عينته منظمة الوحدة الأفريقية السيد كيتوميلي ماسيري، وهو من الشخصيات البارزة، ورئيس بوتسوانا السابق، لكنها رفضته بعد ذلك، وظلت تحول دون اضطلاعهم بمهمته الصعبة (إذ أهمته "بازدواجية الدور" وهي قسمة غامضة، ومنعته من السفر إلى المدن التي يسيطر عليها المتمردون، ورفضت خطة عمله، ولم تحضر الاجتماع التحضيرية في بنن، ومنعت الأحزاب السياسية والمجتمع المدني من الحضور، واحتفظت بالتذاكر وبجوازات السفر، ورفضت استقباله وأغلقت مكاتبه ... إلخ).

٤١ - علاوة على ذلك، ما زال هناك حظر مفروض على الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية التي لا تستوفي الشروط التعسفية المنصوص عليها في مرسومي القانونين ١٩٤ و ١٩٥ (انظر E/CN.4/2000/42، الفقرتان ٤٣ و ٧٠). ويحظر على الأشخاص الذين لا ينتمون إلى أحزاب تتمثل للقانون الجديد الإذلاء بتصريحات سياسية، وأنشئت أحزاب موالية للحكومة واعترف بها وتقمع جميع الأنشطة السياسية، الأمر الذي أدى إلى مئات الاعتقالات والهجمات الشخصية (الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي - ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠)، وأعمال الاضطهاد التي ارتكبتها لجان السلطة الشعبية (الحزب اللومومبي الموحد - ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، وعمليات التفتيش غير القانونية (الحركة الوطنية الكونغولية - لومومبا - ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠). وبقيت لجان السلطة الشعبية في الميدان رغم أنها لا تحظى بالثقة (إذ باءت انتخابات أعضائها بالفشل بسبب

الثاني/يناير إلى شباط/فبراير ٢٠٠٠، والمظاهرة التي نظمتها النساء في كاسنغاني في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وفي غوما، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وفي أوفيرا، وكيندو وبوكافو (حيث نظم بنجاح أسبوع بدون جعة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠).

٤٩ - قد انقسم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية مرات عديدة (انظر E/CN.4/2000/42، الفقرة ٤٣) ولا يقوم الزعماء الكونغوليون الذين يقودون الفصائل بمحاولات التوحيد على ما يبدو بل رئيساً أوغندا ورواندا (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٠). وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، فر ثلاثة من زعماء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما وأهمهم كاييلا بالتجسس، وانشق فيما بعد آخرون وكونوا التجمع (الوطني) الكونغولي من أجل الديمقراطية. وأعرب البانيا مولونغي عن استيائهم إزاء المذابح المرتكبة ضد السكان المدنيين في تموز/يوليه ٢٠٠٠، وهو ما زاد من تفاقم وضعهم وحدا بهم إلى تنظيم مسيرات في بوكافو وأوفيرا.

٥٠ - في نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠٠٠، فشلت محاولات الإطاحة برئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/بونيا حساب الليندو وإنشاء إقليم كيبالي/إيتوري مرة أخرى.

٥١ - كما اتخذ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/بونيا المصغر تدابير أثارت حفيظة السكان، من ذلك دعمه للباهيما على حساب الليندو وإنشاء إقليم كيبالي/إيتوري محابة للباهيما.

٥٢ - في الإقليم الواقع تحت سيطرة حركة تحرير الكونغو، لا يعاني الناس من الرعب، بيد أن النظام السائد فيه هو نظام الحزب الواحد. فهذه الحركة هي التي عينت ممثل المجتمع المدني الموفد إلى بنن.

أن هذا الشرح يؤكد أن الحزب هو في الواقع حزب الدولة. ولا يبدو أنه تبذل أي جهود من أجل قيام التعددية. وتساهم وحدات الدفاع المحلية شبه العسكرية في زيادة الشعور بانعدام الأمن.

٤٥ - يردع أي شكل من أشكال الانشقاق، ويعتبر أي انتقاد تحريضا على البغضاء أو الإبادة، ويشتهبه في أن جميع السكان يتعاونون مع حركة ماي ماي. وخير مثال على ذلك هو الطرد الشاذ لرئيس الأساقفة إمانويل كتاليكو من بوكافو، إذ اعتبر الخطاب الذي ألقاه بمناسبة عيد ميلاد المسيح تحريضا على الإبادة. وقد قرأ المقرر الخاص النص ومحصه، ويمكنه أن يقول إنه لم ترد فيه أي جملة أو كلمة أو فكرة يمكن تفسيرها بمفردها أو في سياقها على هذا النحو، ولو بأسوأ النوايا.

٤٦ - وتتواصل الأعمال الرامية إلى إهانة الشعب (انظر الوثيقة E/CN.4/2000/42، الفقرة ٤٦). فقد انتزع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما أراضي من قبيلة نيندو لإنشاء إقليم مينمبوي عقابا لهذه الطائفة العرقية التي عانت الأمرين أثناء مذبحه كاسيكا في عام ١٩٩٨ (انظر E/CN.4/1999/31، الفقرة ٥٦). وقدم التجمع الكونغو من أجل الديمقراطية للميسر كاتوميلي ماسيري قائمة بأحزاب المعارضة مثل الجبهة المتحدة للمعارضة غير المسلحة وغيرها من الأحزاب التي توجد بكينشاسا دون أن يكون لها ممثلون في المنطقة.

٤٧ - ويؤيد السكان حركة ماي ماي التي يعترفون بحقتها في شن حرب العصابات في حين يحملون القوات الرواندية مسؤولية نشوب أعمال العنف.

٤٨ - تجسدت معارضة السكان في عدة أعمال احتجاجية، منها الإضراب العام (الذي نظمه الطلبة في بوكافو في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، والإضراب المنظم من ٣١ كانون

خامسا - انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة^(٦)

الحق في الحياة

عقوبة الإعدام

بوجود مراكز اعتقال سرية لا تخضع لأي رقابة. وأشهر هذه المراكز هو المركز المعروف بفريق ليتوموبوتي الذي اعتقل قائده في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، وأطلق سراحه بعد بضعة أيام للأسف بعد تبرئته من جميع التهم التي وجهت إليه. وأكد المقرر الخاص أن ما ييسر عملية التعذيب هو عدم وجود أي سجلات عامة للمعتقلين في أقسام الاستخبارات العسكرية لكشف الأنشطة المعادية للوطن، ولا يحتفظ بالمعتقلين في الإدارة البلدية للشرطة في مركز واحد. ولم يؤذن لأي ممثل من ممثلي مفوضية حقوق الإنسان بدخول المراكز التي ليست سجونا.

الحق في الحرية الشخصية

٥٨ - هو أكثر الحقوق المهددة بالخطر. ويعتقل عادة الصحفيون والحامون ورجال الدين والمدافعون عن حقوق الإنسان والسياسيون والقادة النقابيون وغيرهم بتهمة انتهاك الحظر المفروض على الأنشطة السياسية أو التواطؤ مع استخبارات المتمردين. وتتراوح مدة الاعتقال بين بضعة أيام وسنوات. وفي كثير من الأحيان لا يقدم السجناء إلى المحاكمة، وفي أحيان أخرى، يحولون إلى محكمة أمن الدولة والمحكمة العسكرية. ولا يوجد أحد بمنأى عن احتمال السجن. بمن في ذلك القضاة المتقاعدون (الرئيس السابق للمحكمة العليا) أو العاملون (قاض عسكري)، والسفراء (مثل كينيا)، والوزراء (اعتقل ستة وزراء في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)، وغيرهم من الموظفين من نفس المستوى الوظيفي، حتى أن ذلك طال عضوا في الجمعية التأسيسية والتشريعية.

٥٩ - أما الخطوة الإيجابية فكانت العفو العام، وإن كان جزئيا وتقديريا ومشروطا، الصادر في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، الذي أطلق بموجبه سراح نحو ٣٠٠ سجين، وإن

٥٣ - أبلغت الحكومة، التي تبدي معارضتها لعقوبة الإعدام المقرر الخاص مرات عديدة (في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠) أنها ألغت هذه العقوبة (انظر E/CN.4/2000/42، الفقرتان ٤٩ و ٥٠). غير أنها دأبت على فرضها حتى شهر شباط/فبراير ٢٠٠٠ على الأقل إذ أعدم ١٩ شخصا. وأعلن رئيس المحكمة العسكرية أن هذه العقوبة ما زالت تنفذ "على الجبهة". وزار المقرر الخاص ٤١ شخصا ينتظرون العفو الذي وعدهم به الرئيس.

حالات الاختفاء القسري

٥٤ - انخفض عدد حالات الاختفاء القسري المبلغ عنها لكن لم توضح أي حالة من الحالات المسجلة في السنوات السابقة. فقد اختفى نيكولاس بانتو وإيميه نجوبا وسيرج إيتالا منذ إلقاء القبض عليهم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

الوفاة بسبب التعذيب

٥٥ - سجلت حالات وفاة بسبب التعذيب بصورة معتادة ومنتظمة ومن هذه الحالات وفاة كالومبو إيلونغغا في تموز/يوليه ٢٠٠٠، إذ اعتقلته الشرطة في لوبومباشي، وعثر على جثته في مشرحة القتلى المجهولين.

عمليات الاغتيال السياسية

٥٦ - لم يبلغ عن أية حالة.

الحق في السلامة البدنية والنفسية

٥٧ - يمارس التعذيب بشكل وحشي ومنتظم لا سيما على أيدي فريق الأمن الرئاسي الخاص ولكن أيضا على أيدي وكالة المخابرات الوطنية. ويساهم في هذه الكارثة السماح

العسكرية بمحاكمتهم و/أو أدينوا من جانبها أو امتنعوا عن ممارسة مهنتهم بسبب خوفهم. فلا تزال قوانين موبوتو التعسفية تطبق بالكامل. وقد برر نائب وزير الإعلام ذلك قائلاً "ليس بإمكاننا التساهل مع الخونة"، وقال الرئيس "يجب احترام القانون". وصودرت أهم محطة تلفزيونية خاصة في آذار/مارس ٢٠٠٠. وليس بإمكان وسائل الإعلام المستقلة الوصول إلى السلطات.

٦٥ - ورغم وجود عدد من الصحف، فإن الحكم بهذا الشأن قاطع: حرية التعبير عن الرأي غير موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

حرية تكوين الجمعيات

٦٦ - لا تزال الأحزاب السياسية محظورة، ما لم تتقدم الأحزاب بطلبات تسجيل جديدة مع المخاطرة بإمكانية رفضها. والنشاط السياسي ممنوع، بما في ذلك الإذلاء بتصريحات. وقد جرى اعتقال العشرات من القادة السياسيين والمناضلين، ومنعوا من مغادرة البلد أو المدينة التي يعيشون فيها، وهوجمت مقارهم ونهبت.

٦٧ - وتعاني منظمات حقوق الإنسان من معاملة مشابهة. ولم يرفع الحظر المفروض عليها بعد.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٦٨ - لا يزال الموظفون الحكوميون، باستثناء بعض الموظفين الحكوميين في كينشاسا، بدون رواتب، ويُنهم الزعماء النقابيون الذين يحتجون على ذلك بانتهاك أمن الدولة. ولا تتوافر أدنى متطلبات المعيشة لأكثر من ثلث السكان. وقد أدى التضخم المتزايد إلى خفض كبير في مستوى المعيشة. ويبلغ المعدل الحقيقي لسوء التغذية، حسب بعض المصادر، ٢٦ في المائة.

جاء ذلك متأخراً. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، أطلق أيضا سراح ٨٠٠ جندي بهدف إرسالهم إلى الجبهة.

حق الشخص في دخول بلده والخروج منه

٦٠ - يجد المعارضون صعوبة في الخروج من البلد، ففي كثير من الأحيان تسحب منهم جوازات سفرهم وتذاكر الطائرة. كما يعاني الصحفيون والكهنة والمناصرون لحقوق الإنسان من صعوبات مماثلة. ومنع ممثلو المجتمع المدني من الذهاب إلى بنن للمشاركة في الاجتماع التحضيري من أجل الحوار الوطني المنصوص عليه في اتفاق لوساكا.

الحق في المحاكمة وفق الأصول المرعية

٦١ - لا تزال الانتقادات الموجهة إلى المحكمة العسكرية بشأن التجاوزات الإجرائية (المحاكمة بإجراءات موجزة، الاختصاص الوحيد، إلى ما هنالك) منطبقة بالكامل (انظر E/CN.4/1999/31، الفقرات ٩٠ و ٩١ و ١٣٧؛ و E/CN.4/2000/42، الفقرات ٦٣ و ١٢٢ و ١٣٧). ويقضي المعتقلون وقتاً طويلاً في انتظار تقديمهم للمحاكمة.

٦٢ - ومما يدل على عدم استقلالية الجهاز القضائي، وهو ما يشير إليه قرار لجنة حقوق الإنسان ٤٢/٢٠٠٠، أن المدعي العام لمحكمة أمن الدولة سجن لمدة ٣٠ يوماً لرفضه إصدار أمر بمداهمة السفارة البلجيكية. كما سجن أيضا المحامي العام.

٦٣ - وأدى انعدام الضمانات إلى تراجع ١٥ شخصا، كانوا سيدافعون عن أحد المقاتلين من أجل الاستقلال عن الدفاع عنه، وذلك بموافقة منه، وحكم عليه بأربع سنوات سجن مع الأشغال الشاقة.

الحق في حرية التعبير والرأي

٦٤ - أحال المقرر الخاص تقارير إلى الحكومة واردة من ٣٠ من الصحفيين المحتجزين أو الذين تقوم المحكمة

الدعوات السلمية بعين الشك، وتعتبر المناداة بالحريات والعدالة أعمالاً تخريبية. وقد تعرضت للقمع الكنائس البروتستانتية، والجماعة الإنجيلية إوبانجي-مونغولا، وطائفة بوندو ديا كونغو، والسياني (Siani)، وكابندا الموحدة (Unification/Cabinda)، فضلا عن الكهنة الألمان والنمساويين والبلجيكيين وأحد الأساقفة الكاثوليك.

سادسا - انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الأراضي التي يحتلها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو

الانتهاكات في أراضي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية

الحق في الحياة

عقوبة الإعدام

٧٦ - كان المقرر الخاص قد رحب بعدم تطبيق التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية عقوبة الإعدام (انظر E/CN.4/2000/42، الفقرة ٨١). ومع ذلك قامت المحكمة العسكرية الميدانية، في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٠، خلال جلستين عقدتا خلال ٢٤ ساعة، الحكم على عريف في الجيش، ونفذ الحكم على الفور، كما جرى سحب ثلاثة أشخاص آخرين من السجن كان قد حكم عليهم بالإعدام في تموز/يوليه ٢٠٠٠ ولم يعادوا إليه بعد ذلك.

الاغتيالات السياسية

٧٧ - لقد ارتكب عدد من الاغتيالات لا يمكن حصره من جانب جنود معروفين باسم "البانيامولنغس" و "الروانديين" و "الأوغنديين" و "البورونديين" راح ضحيته أشخاص يشتبه بانتمائهم إلى ماي ماي أو انترهاموي. وكان من بين الضحايا كهنة وقساوسة

٦٩ - وقد تفتشت أوبئة خطيرة لم تعالج لأن الحرب تستهلك الجزء الأكبر من دخل البلد.

وضع المرأة

٧٠ - لا يزال الوضع كما كان عليه في التقارير السابقة. وقد ظهر شكل جديد من أشكال التمييز ضد المرأة: فقد تضاعف عدد العضوات في المنظمات النسائية لصالح المنظمة شبه الحكومية "تجمع النساء الكونغوليات"، وتدهورت الحالة المهنية والتعليمية للنساء من جراء الحرب.

٧١ - وبينت بعض المصادر للمقرر الخاص أن نسبة النساء المصابات بفيروس متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بلغت ٨ في المائة بسبب الفقر والافتقار إلى التعليم، وخصوصا بسبب الاتصال الجنسي بالجنود الروانديين والأوغنديين، الذين يشهد بلدهما نسبة إصابات مرتفعة.

٧٢ - ويبلغ عدد العضوات ٢٤ بين أعضاء الجمعية التأسيسية والتشريعية الذين يبلغ عددهم ٣٠٠ عضوا.

وضع الأطفال

٧٣ - لقد تأثر الحق في التعليم تأثرا كبيرا من جراء الحرب وغلاء المعيشة، مما ألحق ضررا لا يمكن إصلاحه بعدد كبير من الأطفال. ومن الانتهاكات الأخرى لحقوق الطفل تشغيل الأطفال في ظروف لا إنسانية في مناجم الماس.

٧٤ - وثمة جانب إيجابي هو صدور مرسوم القانون ٦٦ في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الذي ينص على تسريح الأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة من الجندية، وعلى إنشاء لجنة التسريح والتأهيل الاجتماعي.

حرية الضمير والحرية الدينية

٧٥ - هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها المقرر الخاص هذا الموضوع. تعتبر الحكومة الطوائف الدينية من أعدائها ومن المتحالفين مع القوات المتمردة والمعتدية. وينظر إلى

الضمير، أو تكون وقائية: فالأشخاص المشكوك في عدم ولائهم لسلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية يعتقلون لما يمكن أن يصدر عنهم من أفعال، كما حدث، على سبيل المثال، قبل الإضرابات المدنية التي جرت في غوما، وبوكافو، وأماكن أخرى. فالانسحاب من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية لا بد أن تكون نتيجته التوقيف. وهذا ما يجري أيضا في الأراضي التي يحتلها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/بونيا، حيث اعتقل قائدان رفيعا المستوى تابعان للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير وجرى تعذيبهما بالقرب من بونيا في تموز/يوليه ٢٠٠٠.

عمليات الترحيل

٨١ - في آذار/مارس ٢٠٠٠، شرحت سلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، في جنيف، للمقرر الخاص أنه لا يرسل مساجين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رواندا أو أوغندا أو بوروندي، وأن الأمر قد يتعلق، في أقصى الحالات، بأسرى الحرب. وهذه العمليات أكثر شيوعا في الأراضي التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/بونيا منها في الأراضي التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما. وعلى أي حال، يؤكد المقرر الخاص أنه أطلع، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على عدة حالات تتعلق بمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم (من التجار) اعتقلوا في الأراضي الكونغولية ونقلوا إلى كاتونا (رواندا) أو إلى أوغندا.

حق الشخص في الدخول إلى بلده والخروج منه

٨٢ - توجد قوائم بأسماء أشخاص على صلة بمنظمات لحقوق الإنسان منعوا من مغادرة الأراضي الواقعة تحت سيطرة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، وكثير منهم لا يستطيعون حتى مغادرة كينفو. وفي أوائل شهر آذار/مارس

بروتستانت ومعمدانيون وزعماء تقليديون ومدنيون مسالمون. وقتل ثلاثة شبان مجرد وجود وشم على أجسامهم جعل الجنود البورونديين يعتبروهم من ماي ماي.

الوفاة من جراء التعذيب

٧٨ - لفت انتباه المقرر الخاص مرارا إلى عمليات التعذيب الوحشية والشديدة التكرار. فقد ألقى القبض على شخص لقيامه بنشاط سياسي وعذب حتى فارق الحياة في كيواندجا (شمال كينفو) في آذار/مارس ٢٠٠٠.

الحق في السلامة البدنية والنفسية

٧٩ - إن أكثر التقارير الواردة عن التعذيب تتناول مراكز الشرطة المعروفة باسم "الكلب الشرس" و "المكتب الثاني"، وتشير المصادر إلى أن الجنود الروانديين هم الذين يتولون إدارتها، ويقوم الأوغنديون بذلك في كيسانغاني وبونيا. وتؤكد هذه المصادر أنه يوجد بين الضحايا كونغوليون، وكذلك روانديون نقلوا من رواندا. ومعظم الضحايا من الأشخاص المشتبه بانتمائهم إلى ماي ماي والانتراهاموي. وليس بإمكان ممثلي مكتب حقوق الإنسان في غوما سوى زيارة السجون، كما يزورون مراكز الاحتجاز الأخرى. وتحقق المقرر الخاص من أن السجلات التابعة للفرقة السادسة لجيش جمهورية الكونغو الديمقراطية لا ترد فيها أسماء جميع السجناء.

الحق في الحرية الشخصية

الاعتقالات التعسفية

٨٠ - لقد حرم المدافعون عن حقوق الإنسان، وقادة المجتمع المدني، والصحفيون، ورجال الدين على الدوام من حريتهم، وهم معرضون دائما للاعتقال. وتهدف الاعتقالات إلى قمع الأنشطة المشروعة في مجتمع ديمقراطي، من قبيل الخلاف في الرأي، والنقد، والتعليم، والثقافة، وحرية

حرية تكوين الجمعيات

٨٦ - بطبيعة الحال لا توجد أحزاب سياسية، فيما عدا التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية والجهة الموحدة من أجل المعارضة غير المسلحة، على سبيل المثال، التي أنشأتها جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل الزيارة التي قام بها الطرف اليسر، كيتوميل ماسير، في أيار/مايو ٢٠٠٠. ويحظر القيام بأي نشاط سياسي ويتعرض من يقوم به للعقوبة.

منظمات حقوق الإنسان

٨٧ - رد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية على تقرير المقرر الخاص بما يفيد بأن المنظمات غير الحكومية في جنوب كينغو أنشئت بدون شك بدعم مالي من حكومة كاييلا، وأنها هي التي تمد المقرر الخاص بالمعلومات. وتم تأكيد هذه النقطة خلال الزيارة. والحقيقة هي أن المنظمات غير الحكومية ملاحقة بشدة، وذلك دائما بتهمة التحريض على الكراهية الإثنية، ولكنه لم يتم تقديم أي إثبات جاد بهذا الشأن. وتعرض كثير من المدافعين عن حقوق الإنسان للسطح والتعذيب والتهديد، واضطر العديد منهم إلى اللجوء إلى الخارج.

حرية الاجتماع

٨٨ - لا يسمح بأي تجمع يزعم أنه انتقادي، وقمعت عمليات الاحتجاج المدني المدعوة "المدن الميتة" بالاعتقالات والتهديدات.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٨٩ - إن الحالة الشديدة الخطورة التي تسود البلد بأكمله تتفاقم بشكل خاص في شرق البلد: تفيد التقارير بأن نسبة سوء التغذية في كيسانغاني تصل إلى ٣٠ في المائة بين الكبار و ٦٠ في المائة بين الأطفال. ولا يزال الموظفون الحكوميون يعملون بدون أجر. والنظام الصحي مخرب، وأفراد الأسر يتناوبون على تناول وجبات الطعام.

٢٠٠٠، وردت تقارير تفيد بوجود مرسوم يمنع جميع الكونغوليين من السفر إلى بلاد أخرى فيما عدا رواندا وبوروندي دون موافقة رسمية، وهي موافقة يُرفض عادة منحها. حتى أن أفراداً من رجال الدين البروتستنتي لم يتمكنوا من السفر في عام ١٩٩٩ للمشاركة في مؤتمر في نيروبي.

الحق في المحاكمة وفق الأصول المرعية

٨٣ - بشكل عام لا تجري محاكمة المتهمين؛ والإفراج عنهم مرهون بتقدير السلطات. وعلى أي حال فإن أهم الانتهاكات لقوانين المحاكمة وفق الأصول المرعية منبعا منها ضمان الإفلات من العقاب لمرتكي الجازر وأعمال القتل والتعذيب ضد من يتهمون بالتحريض على الكراهية. والمحاكمة المزعومة والمتأخرة للمسؤول عن مقتل ١٥ امرأة في مويغنا، وانتهت بهرب الشخص الذي اعتبر المسؤول الرئيسي عن ارتكاب الجرائم ورمز الوحشية. وإن محاكمة من يزعم أنهم مسؤولون عن هروب ذلك الشخص لا يبرر أبداً الفعل في حد ذاته.

حرية التعبير والرأي

٨٤ - لم يطرأ أي تغيير على ما ورد في الفقرات ٩١ إلى ٩٣ من الوثيقة E/CN.4/2000/42. فحرية التعبير غير موجودة على الإطلاق؛ ولا توجد صحف يومية؛ وقد أعيدت إذاعة ماينديليو إلى القائمين على البث فيها إلا أنهم منعوا من بث الآراء والأخبار السياسية.

٨٥ - وفي كيسانغاني، في الوقت الذي تقاسم الروانديون والأوغنديون السلطة، كانت الإذاعات تحرض بشدة على الكراهية الإثنية: "ليبرتيه" (Liberté) ضد الروانديين؛ و RTNC/Rebelde (هيئة الإذاعة والتلفزيون الكونغولية الوطنية/المتردة) ضد الأوغنديين. ولكن الضحايا كانوا من الكونغوليين.

حالة المرأة

قلائل قرية غبادوليتي الصغيرة، غير أنه لم يتمكن من زيارة مدن أخرى بما عدد كبير من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

سابعاً - انتهاكات القانون الإنساني الدولي

ألف - الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة وحلفاؤها والجماعات الموالية لها

الحكومة

٩٤ - تتحمل الحكومة المسؤولية عن قصف مستشفى لينغي بمنطقة غيمينا يوم ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ وعمليات قصف أخرى أضرت بالسكان المدنيين، وقصف طائرات محملة بأموال مضادة لمرض شلل الأطفال (في إطار الحرب ضد حركة تحرير الكونغو).

ماي ماي

٩٥ - إن الدعم الذي تقدمه الحكومة لأفراد ماي ماي هو السبب في التجاوزات التي يرتكبونها. ورغم أنهم يهاجمون بصفة عامة العسكريين الروانديين وأولئك التابعين للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، فإنهم شاركوا أيضاً في ارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين المشتبه في تعاونهم مع من يعتبرونهم "أعداء" لهم. ولم يفهم من المسؤولية ما يحظون به من شعبية متزايدة بين الكونغوليين. ووقعت الأعمال الوحشية في لوبورو خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٠، ولوسدي نيايبوي، ونومي (٥٠ قتيلاً)، وكيهوها في تموز/يوليه ٢٠٠٠.

انتراهاموي/القوات المسلحة الرواندية سابقاً

٩٦ - يتحمل أفراد إنتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية سابقاً تبعة الهجمات على السكان المدنيين (لواشي، ولوهتزي، ولوتشورو، وكيوني، ونيغيشا، ومناطق كثيرة

٩٠ - فضلاً عن الحادث الذي وقع في موينغا، ينبغي إبراز عمليات وقف الأنشطة النسائية؛ وتعرض المسجونات المؤهلات دراسياً لأعمال اغتصاب وضرب بسبب مطالبتهن بالاعتراف صلاحية نتائج الامتحانات التي دخلنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وعمليات الاغتصاب المستمرة التي تتعرض لها المسجونات.

حالة الطفل

٩١ - على غرار ما حدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنشأ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية لجنة لتسريح الجنود الأطفال. ومع ذلك، أكدت البعثة أن تجنيد الأطفال يتم بأعداد أكبر بالمنطقة الشرقية الخاضع لكابايلا. ومن الأمثلة على ذلك ما يحدث في نيايكي، قرب بيني، التي يقوم فيها العسكريون الأوغنديون بتدريب أطفال في سن ١٠ سنوات.

حرية الرأي والعقيدة

٩٢ - تتعرض أيضاً الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية في أراضي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية للاضطهاد بسبب نداءاتها من أجل السلام، الأمر الذي يدعو إلى مواصلة القول بأن الشيء الوحيد الذي يوحد بين الروانديين والأوغنديين هو كراهيتهما للكنائس المسيحية. وفي المنطقة الشرقية ما برحت الكنيسة الكاثوليكية ذات الأغلبية تتعرض لمزيد من الاضطهاد: اغتيال عدد من القساوسة، ونفي كبير أساقفة بوكافو، وشن هجمات على الأديرة والأبرشيات وما إلى ذلك.

الانتهاكات المرتكبة بأراضي حركة تحرير الكونغو

٩٣ - المعلومات ضئيلة عن هذه المنطقة، التي توجد فيها أقل الحركات النقاوية حجماً. وهناك عدد قليل من المنظمات غير الحكومية والصحفيين. وزار المقرر الخاص لساعات

للضرب والتعذيب والإخفاء وألقي في العراء، وهي الممارسة التي شجبها المقرر الخاص آنفا (انظر E/CN.4/2000/42، الفقرة ١١٦).

١٠١ - استولوا على مساعدة إنسانية لتحويلها إلى الكونغوليين الباتوستيين الذين أعيدوا من رواندا.

الجنود البورونديون

١٠٢ - أتهم الجنود البورونديون بقتل تسعة مدنيين في سبيلي، ردا على هجوم شنه أفراد ماي ماي في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

القوات الأوغندية

١٠٣ - قامت القوات الأوغندية باغتيال بعض المدنيين. ووقعت أفدح الحوادث خلال الحرب الأوغندية الرواندية في كيسانغاي، حيث قامت، أيضا ببيث الألغام المضادة للدبابات والأشخاص في ضواحيها.

١٠٤ - وارتكب حلفاء باهيما أعمالا وحشية ضد المدنيين (ومن الأمثلة على ذلك، لبي، آذار/مارس ٢٠٠٠، قتل فيها ٩ أفراد) وقاموا بسجن بعض المدنيين، من بينهم أطفال (والندو تاتسي).

١٠٥ - قصفت القوات الأوغندية أيضا سفينة على ظهرها نساء وأطفال من الفارين من الحرب، مما أدى إلى سقوط ٣٠ قتيلًا، ولم تُقدّم لهم أية مساعدة.

١٠٦ - تجنيد عدد كبير من الأطفال.

ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

المأساة في وسط أفريقيا

١٠٧ - إن وسط أفريقيا هي منطقة جد غنية، ولكن سكانها يعيشون في شقاء. فالتراث المشؤوم الذي خلفه الحكام

أخرى). وعادة ما يقومون باغتصاب النساء والأطفال من بين السكان المهاجمين.

السجناء الروانديون المفرج عنهم

٩٧ - من الجدير بالذكر أن السجناء الروانديين المفرج عنهم في كينشاسا قد اعترفوا بأنهم لقوا معاملة طيبة خلال احتجازهم من جانب الزمبابويين إلى حد أن أربعة منهم فضلوا البقاء في كينشاسا على العودة إلى وطنهم.

باء - الانتهاكات التي ارتكبتها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير، وحركة تحرير الكونغو، والجيش الأجنبية المتحالفة معها

عناصر التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية

٩٨ - لا يفرق السكان بين شتى عناصر التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، حيث يطلقون عليها اسم العسكريين الروانديين أو البانيامولنغيين.

٩٩ - وأي هجوم يشنه أفراد انترهاموي وماي ماي وما إلى ذلك، يردون عليه بقدر من العنف لا يتناسب معه إطلاقًا، حيث يرتكبون مذابح يروح ضحيتها عدد كبير من الأفراد. وبمجرد الاشتباه في التعاطف مع أفراد ماي ماي يؤدي إلى عمليات انتقامية ضد السكان المدنيين: نغغي (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)؛ كاليهي (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ٢٣ قتيلا)؛ كيلامبو (شباط/فبراير ٢٠٠٠، ٦٠ قتيلا)؛ كاتوغوتا (أيار/مايو ٢٠٠٠، ما بين ٤٠ و ٣٠٠ قتيلا)، كمينيولا، ولورباريكا، ولوبريزي، وسيداهو، وأوفيرا، وشابوندا؛ ولوسيندا-لومبا (تموز/يوليه ٢٠٠٠، ١٥٠ قتيلا).

١٠٠ - من الأمور الجديرة بالانتقاد بوجه خاص المعاملة التي يلقاها السجناء من قبل العسكريين الروانديين. فقد تعرض جندي كونغولي معتقل في كاتانغا، زاره المقرر الخاص،

الرئيسي في العنف هو ما يقوم به أفراد انتراهموي وماي ماي من أعمال، فإن أولئك الذين أثاروا أكبر قدر من السخط هم العسكريون الروانديون والأوغنديون والبورونديون وأولئك التابعون للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، الذين عادوا إلى ارتكاب مذابح فظيعة ضد السكان المدنيين. وعلاوة على ذلك، نقلت رواندا وأوغندا صراعاتهما إلى الأراضي الكونغولية، مما تسبب في سقوط قتلى وفي دمار على تراب أجنبي.

احتلال جمهورية الكونغو الديمقراطية

١١٠ - سئل المقرر الخاص مرات عديدة عما إذا كان ينبغي اعتبار احتلال جمهورية الكونغو الديمقراطية نكثا. وطرح السؤال في حد ذاته أمر غير مقبول، لأنه لا يمكن إضفاء الشرعية على غزو بلد ما وتقسيم قوة خارجية له. وهذا هو الموقف الذي جاء في الفقرة الرابعة من قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠). وقد استمر في الأراضي المحتلة شعور بالمذلة والذعر الموصوف في التقارير السابقة.

الآثار المباشرة التي أحدثتها زيارة المقرر الخاص

١١١ - أمكن في الأيام التي سبقت زيارة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ولا سيما خلال تلك الزيارة، سواء في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة أو في الأراضي التي تسيطر عليها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، تخليص عدد من المعتقلين من الاعتقال، حيث نقلوا من مراكز الاعتقال غير العادية إلى السجون العادية؛ وبدء محاكمات كان من الواجب بدؤها منذ شهور؛ وتقديم رعاية طبية أفضل للمساجين المرضى، بما في ذلك زيادة إمكانية وصول الصحفيين إلى مصادر المعلومات.

انتهاكات القانون الإنساني الدولي

١١٢ - تمثلت أخطر الأعمال في المذابح التي ارتكبتها قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية والقوات الرواندية،

عديموا الضمير - الذين حصلوا مع ذلك على دعم خارجي - هو أحد أسباب المأساة الدائرة الآن. إذ يشارك في الحرب الرئيسية التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية (ضد أوغندا ورواندا وبوروندي) ثمانية جيوش وطنية والعديد من الجماعات المسلحة، الأمر الذي يسوغ وصفها بأنها الحرب العالمية الأولى في أفريقيا. كما يدور في نفس البلد تسعة صراعات مسلحة أخرى. وقد وصل الشقاء، الذي كان قائما قبل الحروب الفعلية، إلى مستويات مأساوية، وإن كان قد ازداد بسبب الحرب. ولا يدرك الشعب الكونغولي أنه لو كان أعضاء المجتمع الدولي هم المتسببين في المآسي التي يعيشها لما جاءوا لمساعدته الآن.

١٠٨ - لقد فشلت الأطراف وحلفاؤها، والبلدان الأفريقية الأخرى والقوى الكبرى ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة في تحقيق السلام، لأنه تتداخل فيما يبدو داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية مصالح اقتصادية وسياسية لا تتفق مع مصالح الشعب الكونغولي، وهذا ما يلاحظه الكونغوليون. فلن يتسنى تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون تحقيق سلام إقليمي ونهائي. فهناك صراعات وطموحات تاريخية تتطلب وضع حلول لها على المدى الطويل، استنادا إلى احترام المبادئ غير القابلة للنقاش: احترام حقوق الإنسان بالنسبة لجميع الكونغوليين، وتقديم مرتكبي الجرائم ضد البشرية للعدالة، واحترام الحدود المتوارثة عن الاستعمار.

الصراع المسلح

١٠٩ - لا يحترم تماما أي من أطراف الصراعات التسعة - الداخلية، والداخلية المدولة، والدولية - وقف إطلاق النار المتفق عليه في لوساكا، ومع ذلك لم تتغير المواقف تغيرا جوهريا. فالكونغوليون يعتبرون أن جيشي رواندا وبوروندي "عدوين" وليسوا عوناً للمتمردين. ورغم أن السبب

المدافعون عن حقوق الإنسان

١١٥ - هم مدموعون من الجانبين، فأحدهما يعتبرهم "في خندق واحد مع المتمردين" والآخر "عملاء لكابايلا" أو "متعاونين مع إنتراموي أو ماي ماي".

عقوبة الإعدام

١١٦ - ما زالت سارية المفعول، لكن الحكومة أوقفت تنفيذها منذ شباط/فبراير ٢٠٠٠. أما التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الذي لم يطبق هذه العقوبة في يوم من الأيام، فقد شرع بتنفيذها في عام ٢٠٠٠.

حرية الفرد

١١٧ - تتعرض للانتهاك باستمرار وعدد السجناء السياسيين كبير في الجانبين. وقد كان للعفو الذي أصدرته كينشاسا أثر إيجابي، لكنه لم يشمل السجناء كافة، ثم تواصلت الحبس لأسباب سياسية، وقد شمل وزراء وبعض كبار الموظفين.

حرية التعبير

١١٨ - ليست موجودة. ففي الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، توجد بعض الدوريات المحدودة الانتشار، وعادة ما يتعرض الصحفيون للمضايقات. وأما في مناطق التجمع فلا يوجد أي صحف معارضة، أما الإذاعات المستقلة القليلة فإما تم وقفها وإما فرضت عليها رقابة ومنعت من تقديم أنباء بخلاف الأنباء الرسمية.

التعذيب

١١٩ - يمارس لدى الجانبين، وهو يؤدي في جميع الحالات إلى الوفاة.

الحق في محاكمة عادلة

١٢٠ - لا يراعى في أي من الجانبين. ولا يزال عمل المحكمة العسكرية جارياً على قدم وساق في جمهورية الكونغو

والهجمات التي تعرض لها المدنيون في الحروب بين رواندا وأوغندا. وبالنسبة للحكومة، قصف السكان المدنيين في الشمال.

حقوق الإنسان

١١٣ - كانت أكثر الحقوق تضرراً في الأراضي الخاضعة للحكومة هي الحقوق السياسية (المشاركة، والاجتماع، وتكوين الجمعيات، وحرية التعبير عن الرأي). وكانت أكثر الحقوق تعرضاً للانتهاك في الأراضي الخاضعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير هي الحقوق الأساسية (الحق في الحياة، والحق في السلامة الجسدية)، دون المساس بما تعرضت له الحريات السياسية. ولم تكن هناك معلومات كافية عن الأراضي الخاضعة لحركة تحرير الكونغو.

الحق في الديمقراطية

١١٤ - لم تتخذ سلطات الحكومة ولا سلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، ولا سلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير، أو سلطات حركة تحرير الكونغو أي خطوة تجاه الديمقراطية. ولا تزال الحكومة ترفض إجراء أي حوار مع المعارضة الديمقراطية الداخلية، وتقوم باضطهاد الأحزاب السياسية، وتعتبرها غير شرعية، وتضطهد زعماءها والناشطين فيها. وترفض الوسيط الذي سبق أن قبلته. وأنشأت أجهزة جديدة لا تتسم بالشرعية. وهناك في الأراضي المحتلة حزب واحد، وهو التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أو حركة تحرير الكونغو. وهناك أحزاب أخرى لا توجد إلا صورياً. والأحزاب التي لا تتعاطف مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية قد توقفت عن النشاط تماماً أو سعى زعمائها إلى الخروج من البلد. وحركة تحرير الكونغو الحزب الوحيد في الأراضي التي تسيطر عليها.

الكونغو لم تقم لاهي ولا القوات الأوغندية بخطوة من هذا القبيل.

باء - التوصيات

طرفا الحرب

١٢٦ - يوصي المقرر الخاص طرفي الحرب بما يلي: (أ) تنفيذ اتفاق لوساكا وأحكامه المتفق عليها تنفيذا صارما، مع مراعاة العناصر الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠)؛ (ب) التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (ج) وضع حد لكافة أشكال الفلتان القانوني.

الحكومة

١٢٧ - يوصي المقرر الخاص الحكومة بما يلي: (أ) إرساء الحوار على الفور بين الأطراف الكونغولية، بالتعاون الوثيق والفعال مع الطرف الميسر الذي هو صديق الشعب الكونغولي ومن برفقته؛ (ب) إلغاء الأحكام المتعلقة بالأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية بالاعتراف بما هو قائم منها وبالسماح لها بالعمل؛ (ج) إلغاء عقوبة الإعدام؛ (د) إلغاء المحكمة العسكرية؛ (هـ) الإفراج عن جميع السجناء السياسيين؛ (و) إزالة جميع أشكال الضغط أو الرقابة على الصحافة وذلك بفتح أبواب وسائل الإعلام أمام المعارضة؛ (ز) إلغاء الجمعية التأسيسية والتشريعية بغية إفساح المجال أمام الحوار المتوخى في لوساكا؛ (ح) وقف جميع أشكال التعاون مع ماي ماي وانترهاموي؛ (ط) استبدال عقوبة الإعدام؛ (ي) تنفيذ عملية تسريح الجنود الأطفال؛ (ك) إعادة العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لأن أي منها ليس عدوا لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولا يريد لها سوى الخير، عن طريق مساعدة الجمعيات والاجتماعات التي تعقد؛ (ل) السماح لمكتب حقوق الإنسان في جمهورية

الديمقراطية حيث تنحصر محاكمة المدنيين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان فيها وحدها. ولا يُقتص من مرتكبي انتهاكات الحقوق الأساسية، مما يكرس حالة الفلتان القانوني. أما في المنطقة الخاضعة لسيطرة التجمع، فقد جرت إعادة تطبيق عقوبة الإعدام ضمن إجراءات محاكمات صورية سريعة لا يركن فيها إلى الحق في الدفاع عن النفس.

حركة التنقل

١٢١ - يحول كل من كينشاسا وغوما دون مغادرة المعارضين البلد، ويشمل هذا المنع تنقلهم داخليا.

١٢٢ - لكن الأمر الأخطر هو عمليات ترحيل الكونغوليين إلى رواندا، حيث يفقد في كثير من الحالات أي أثر للمحتجزين.

حرية المعتقد

١٢٣ - كانت عمليات الاضطهاد والتي تتعرض لها الكنائس في كلا القطاعين ممارسة ثابتة ملحوظة خلال العام. فقد تعرض الأساقفة والكهنة والقساوسة لعمليات احتجاز وتعذيب وإبعاد واغتيال. ولعل المثال الأكثر دلالة عملية الإبعاد التي تعرض لها أسقف بوكافو خارج أبرشيته على أيدي أفراد التجمع.

الأفراد المعرضون للخطر

١٢٤ - واصلت الحكومة توفير الحماية، بمساعدة دولية، للأشخاص ذوي الشكل التوتسي، للحوول دون القيام بأي أعمال تار ضدتهم ولدحض الاتهامات بالإبادة الجماعية.

النساء والأطفال

١٢٥ - أوضاعهم مستمرة في التدهور. وقد اعتمد كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية تدابير لتسريح الأطفال؛ لكن حركة تحرير

وقعت منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨؛ (د) التعويض الفوري لضحايا أحداث كيسانغاني والمناطق الأخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (هـ) إعادة الممتلكات الكونغولية التي أخذت من هذا البلد منذ عام ١٩٩٨.

هيئات الأمم المتحدة

١٣٠ - يوصي المقرر الخاص هيئات الأمم المتحدة بما يلي: (أ) مواصلة دعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحوار بين الفئات الكونغولية؛ (ب) الاستماع إلى المقرر الخاصين لحقوق الإنسان لتجنب تكرار الواقعة التي شجبها تقرير كارسلون بمناسبة أعمال الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا، والتي أعلنها المقرر الخاص قبل سنة من ذلك دون أن يحصل على جواب. وتتسم هذه التوصية بأهمية خاصة قبل إنشاء آليات صون السلام؛ (ج) تقديم قدر أكبر من المساعدة المالية والسوقية لآليات لجنة الإنسان؛ (د) فرض حظر فعلي للأسلحة على جميع البلدان المشاركة في الصراع الكونغولي.

الهيئات الأخرى التابعة للمجتمع الدولي

١٣١ - يوصي المقرر الخاص الهيئات الأخرى التابعة للمجتمع الدولي بما يلي: (أ) دعم عملية السلام، والحوار بين الفئات الكونغولية، وعملية إرساء الديمقراطية؛ (ب) إسماع صوتها وسلطتها المعنوية إزاء المجازر المرتكبة على الأراضي الكونغولية.

الكونغو الديمقراطية بزيارة جميع أماكن الاعتقال، وليس السجن فقط؛ (م) تنفيذ خطة العمل في مجال حقوق الإنسان؛ (ن) الاعتراف، إلى جانب القانون الداخلي بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وذلك باحترام الالتزامات المعقودة.

التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وغيره من مجموعات المتمردين

١٢٨ - يوصي المقرر الخاص التجمع ومجموعات المتمردين الأخرى بما يلي: (أ) وقف كافة أشكال التعاون مع الجيوش الأجنبية؛ (ب) تجنب أي عمل من شأنه أن يدل على ممارسة الجيوش الأجنبية أي نوع من أنواع السيادة (رفع الأعلام، اقتسام المقاطعات أو إنشاؤها، مواءمة المدن، بيع الثروات العامة، إلخ...)؛ (ج) الامتناع عن تقديم روايات كاذبة عن الأعمال الوحشية التي ارتكبتها قواتها وحلفاؤها الأجانب، وتوفير تحقيقات موضوعية بشأن الادعاءات؛ (د) الإفراج عن السجناء السياسيين؛ (هـ) الطلب إلى حلفائها بإعادة الكونغوليين المرحلين إلى بلدهم؛ (و) إلغاء عقوبة الإعدام؛ (ز) الكف عن تأويل كل حركة معارضة على أنها تحريض على الكراهية الإثنية؛ (ح) السماح بحرية عمل منظمات المجتمع المدني ولا سيما منظمات حقوق الإنسان؛ (ط) تسريح الجنود الأطفال.

الجيوش الأجنبية التي تحتل أراض كونغولية

١٢٩ - يوصي المقرر الخاص الجيوش الأجنبية التي تحتل أراض كونغولية بما يلي: (أ) تنفيذ اتفاقات لوساكا، ولا سيما قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠) لجهة انسحابها فوراً وقبل الجيوش التي دعيت للدخول؛ (ب) تقبل نفور الشعب الكونغولي التام منها وتجنب القيام بأي أعمال انتقامية؛ (ج) السماح بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما المجازر التي

الحواشي

- (١) انسحبت تشاد في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٩ وللسودان قوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية لكنها غير مشتركة في القتال.
- (٢) مجلس الأمن (انظر الوثيقة S/PRST/2000/20)، فريق خبراء معني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وأشكال أخرى من ثروة جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- (٣) مغاوير ماي ماي، وهم أصلا من قبيلتي بانندي وباهوند، جندوا آلاف من الشباب من جميع الطوائف الإثنية الذين يعارضون ما يسمونه بـ "العدوان الرواندي" انظر الوثيقة E/CN.4/1999/42، الحاشية ٩.
- (٤) قال المقرر الخاص في التقرير الذي بعثه إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2000/42، الفقرة ١٨) يسود شعور عام في جميع أنحاء البلد بأن المجتمع الدولي لا يفعل شيئا لإنهاء الصراع ولكن حينما يفعل المجتمع الدولي شيئا فإنه ينبذ لأنه قد فعل ذلك ورد الفعل هذا يؤكد ذلك.
- (٥) انظر مثلا الإعلان الذي أصدره مؤتمر الأساقفة الكاثوليك في آب/أغسطس ٢٠٠٠.
- (٦) يتناول التقرير الذي قدمه المقرر الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2000/42) انتهاكات حقوق الإنسان، كل على حدة.